مدير المنظمة العربية للتنمية الصناعية:

فرص كبيرة لنجاح برنامج صنع في اليمن الذي تنفذه الوزارة والمنظمة

اليمن يشكل قطباً استثمارياً للصناعة التحويلية

المكلا / سبأ :

أكد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين محمد بن يوسف وجود فرص كبيرة لنجاح برنامج صنع في اليمن الذي تنفذه المنظمة ووزارة الصناعة والتجارة .

وتوقع بن يوسف في حديث لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) مستقبلاً كبيراً وآفاق متعددة للصناعة التحويلية اليمنية.. وقال» لا ينبغي ان يسيطر القطاع النفطي على الصادرات اليمنية».

وشدد على اهمية ان تتجه الصناعة اليمنية الى الميزة النسبية للصناعات.. مؤكدا ان تطور الصناعات الغذائية اليمنية، ووقوع اليمن في محيط دول الخليج التي تفتقر كثير جدا الى هذه الصناعات يجعل اليمن يشكل قطبا استثماريا وانتاجيا للصناعة التحويلية خاصة الصناعات الغذائية.

ولفت مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعة والتعدين الى ان زيارته الحالية لليمن تأتي في اطار التعاون والتنسيق بين المنظمة ووزارة الصناعة والتجارة اليمنية لتقديم برامج فنية صناعية متخصصة لتطوير المنتج اليمني.

وأشار إلى ان المنظمة وعدت بتقديم دراسة فنية لكيفية الخروج من مأزق انخفاض الطلب على المنتوج اليمني وكيف يمكن تطويره وخلق قدره تنافسية له ومساعدته للدخول في معترك المنافسة الدولية.

وأضاف كما ستعد المنظمة دراسة تسويقية لتطوير اساليب التسويق والترويج للمنتج اليمني..لافتا الى ان المنظمة تعطي أهمية خاصة واعتبار اكبر لبعض الدول العربية خاصة الأقل نموا، بطريقة مشجعة وتحفيزية أكثر.

وقال» هذا يعني إن هذه الدول ومنها اليمن على سبيل المثال مازالت في البدايات الأولى لوضع الهياكل الأساسية للتطوير او لتحقيق نقلة في مجال الصناعة او التنمية الصناعية».

ووصف المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين محمد بن يوسف واقع الصناعة اليمنية بالضعيف على إعتبار أن النفط لايزال يسيطر على 90 بالمائة من الصادرات اليمنية، فيما لا تساهم الصناعة التحويلية سوى بأقل من 7 بالمائة في الناتج المحلي.

وأشار إلى أن هذه الارقام تدل على وجود اشكالية صناعية واشكالية تسويقية تواجه المنتج اليمني.. مؤكدا حرص المنظمة على مساعدة اليمن لتلمس الطريق الصحيح لكيفية خلق قدرة تنافسية للمنتج اليمني وتطويره تسويقيا، وكذا تطوير الصناعة التحويلية بشكل عام في اليمن.

وقال « على الحكومة اليمنية حل المشاكل التي تعترض الصناعة كإقامة المناطق الصناعية وتخصيص أراضي محددة للاستثمار الصناعي واستكمال البنية التحتية»..معتبرا القطاع الصناعي في اليمن بأنه من أهم القطاعات الواعدة.

وبين بن يوسف ان المنظمة حريصة على المساهمة في خلق آليات تمويل للمشاريع الصغيرة او المتوسطة في اليمن وغيرها من الدول العربية الأخرى الأقل نموا.

وقال» وبالإضافة إلى ذلك هناك مجالات أخرى لتهيئة اليمن ليس إلى تطوير الصناعات التقليدية بل الى التوجه الى الصناعات غير التقليدية والمسماة بالصناعات المستقبلية القائمة على الاقتصاد المعرفي ، وهذه الصناعات لاشك تجر عوائد مالية كثيرة في أوروبا وأمريكا وبعض الدول الآسيوية».

وأوضح مدير عام المنظمة أن اليمن وبما تمتلكه من مخزون جيد من الموارد الطبيعية والبشرية والصناعية يمكنها من ان تكون دولة رائدة في هذه الصناعات خاصة إذا ما توفرت لها الاوعية الادخارية التي تساعد على تمويل هذه المشروعات.

وأضاف « اليمن بلد بكر ولديه مقومات استثمارية كبيرة وكذا إمكانيات لكنه يحتاج الى تمويل هذه المشروعات وكادر مدرب ، إضافة الى التنظيم الإداري الجيد الذي يأخذ بتظافر هذه الجهود وعناصر الإنتاج ويبلورها بشكل يخلق ميزات تنافسية سواء في الإنتاج الزراعي في الصناعات الغذائية او الإنتاج المعدني في الصناعات المحلية «.

وأبدى بن يوسف استعداد المنظمة الكامل لتقديم المساعدة الفنية اللازمة لليمن في مجال المناطق الصناعية، وإعداد الدراسات اللازمة للصناعات التي يمكن إقامتها في مختلف القطاعات، وأيضا البحث سواء عن سبل الحصول على التمويل المتاح إقليميا ودوليا لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

واستعرض مدير عام المنظمة خطط وبرامج المنظمة .. وقال « المنظمة شرعت في تقديم بعض البرامج للقطاع الخاص منها توجه لانشاء بنك للتنمية الصناعية لتقديم القروض للصناعات الصغيرة والمتوسطة، والشروع في تنفيذ منتدى للمستثمر الصناعي العربي للترويج والتسويق للدراسات الصناعية العربية، وكذا بوابة للصناعة العربية لتوزيع المؤشرات النوعية والكمية والمعلومات والبيانات عن الصناعة التحويلية العربية، اضافة الى مشروع منتدى عربي دولي كبير تحضره بيوت الخبرة العالمية والمنظمات الدولية المتخصصة لمناقشة التحديات والاشكاليات التي تواجه الصناعة العربية بوجه عام واخذ المشاكل القطرية لكل دولة والمساعدة على حلها.

وعن التأثير جراء انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية على الصناعات العربية قال « نحن أكدنا في المنظمة أكثر من مره الرؤية العربية في هذا الجانب والرؤية العربية تنحصر في انه لابد من وضع النظام الصناعي العربي في وضع تنافسي، بمعنى أن لا نتجه إلى الإنتاج الصناعي الداخلي والتركز على إحلال الواردات، بل ينبغي أن يكون الإنتاج الصناعي قائم على أسس علمية ومنافسة عالميا لخدمة الاقتصاد المحلي والصناعات التصديرية للدول العربية أي أن تكون صناعة تصديرية تستطيع المنافسة في الخارج».

وأوضح ان السوق الخارجية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد ستخضع لمنافسة شديدة تتطلب من الدول العربية تطوير منتجاتها بشكل تنافسي وتلعب نفس اللعبة التي يلعب بها اللاعبون « المصنعون» الآخرون.

وأضاف .. هذا يتطلب منها تقليل وسائل الدعم على أسس مدروسة وان تستخدم التكنولوجيا وتقلل من البطالة المقنعة، وكذا أن تكون رشيدة في استخدام المواد الخام وتكوين عمالة مدربة، فلكي تكون صناعتك تصديرية يجب ان يكون لديك قدرة تنافسية أو تحفيزية في الإنتاج لإنتاج كميات كبيرة، ونحن في المنظمة سنقدم للدول العربية الدعم الفني اللازم في هذا الجانب».

وطرح مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين عدد من الوسائل الواجب إتباعها لتحقيق جودة منتجات الصناعة العربية ابرزها تحويل الابتكارات العلمية والمهنية والحرفية والتقليدية إلى برامج عمل او صناعات محققة على ارض الواقع.

وقال» على سبيل المثال لو أخذنا الصناعات التقليدية نجد أن هناك كم هائل من الصناعات التقليدية العربية معرضة للاندثار لأنه لا يوجد فيها نوع من الابتكار او التطوير والتجديد لها، وما يحدث ان رواجها يكون مقتصر على السوق المحلية بصورة بحته، ولا ينظر إلى إمكانية تطويرها وتصديرها إلى الأسواق الخارجية».

وأضاف .. هذه المنتجات والصناعات لو دخل فيها عنصر الابتكار والتكنولوجيا الحديثة وكذا تطوير موادها الخام،فإنه يمكن تحويلها الى صناعات قادرة على البقاء والمنافسة في السوق المحلية والخارجية.

وطالب بن يوسف بإدراج الصناعات الحرفية في العالم العربي ضمن مناهج التعليم النظامي.

وقال « في العديد من الدول العربية الجيل الذي يقوم بالصناعات الحرفية التقليدية بدأ ينقرض وبالتالي لا يوجد صف ثاني وثالث لحماية هذه الصناعات إلا عدد بسيط، فإذا أدخلنا هذه الصناعات في المناهج التعليمية سيعمل ذلك على خلق اجيال جديدة قادرة على تطوير الصناعات التقليدية وصبغها بروح العصر وتحويلها الى صناعات تصديرية، للاسهام في تطوير دخل الناتج المحلي».

فلنقلها صح " إنهم حقاً يستحقون التكريم"

محمد حسن الدلالي

أحني رأسي تأدباً وأقبّل جبين كل واحد منهم عندما أشاهد أولئك الرجال ألاشاوس الذين يقضون معظم أوقاتهم في خدمتنا ليلاً ونهاراً، لا يعرفون عيداً واجازة، اذ نجدهم دائماً في الجولات وفي مفترق الطرقات يؤدون واجبهم تجاه ربهم ووطنهم، يعرضون حياتهم للخطر بين زحام السيارات.

أنهم رجال المرور الذين يعملون في شتى الظروف وتحت حرارة الشمس، ولكن كل ذلك لا يحول بينهم وبين عملهم الإنساني الذي يعشقونه... حقاً أنهم أشاوس.

في عيد الأضحى المبارك وفي كل الأعياد لم يشارك رجال المرور أهلهم الفرحة بل كان عيدهم خدمة المواطنين بتنظيم حركة السير للمشاة والمركبات الآلية وشهدت محافظات الوطن عدداً قليلاً من الحوادث المرورية في هذا العام وحسب الإحصاءات استقبلت عدن "37" ألف مركبة آلية حيث توقعنا حدوث اختناقات في حركة المرور ولكن بفضل رجال المرور "ضباط صف وجنود" لم يحدث شيء من هذا القبيل، حيث بذلت قيادة مرور محافظة عدن قصارى جهدها لاجتياز الاختناقات في حركة المرور ورأينا جنود الوطن في الطرقات يرشدون سياحاً محليين ومن دول جوار نحو الاتجاهات و الأماكن التي يقصد ونها فذللوا الصعاب وأدوا واجبهم بروح المسؤولية، وبهذ نالوا رضاء وإعجاب الجميع ويكفيهم ذلك فخراً.

لكن الغريب في الأمر أننالم نره من يقوم بتكريم هؤلاء الإبطال جزاءً لما قدموه لوطنهم والموطن وفي اعتقادي أن ذلك يسبب لهم إحباطا مع أنهم مثل النهر الذي لا ينضب عطاؤه فخدموا الجميع ولا يزالون يخدمون... لذلك دعونا نسأل: أو ليسوا بأهل للتكريم في مختلف وسائل الاعلام وتحفيزهم من باب التشجيع تقديراً لجهودهم الجبارة ؟؟ أجزم بأنهم يستحقون التكريم وليت كلماتي تجد آذاناً صاغية.

اما الفقير إلى الله كاتب هذه الأسطر فليس بيده حيلة سوى الإشادة باعمالهم والكتابة عنهم لإحياء الضمائر بما قام به أولئك الأبطال من زرع الفرحة في عيون الجميع ولولاهم بعد الله لما هنئ لنا العيد وكل منا فقد عزيزاً لذلك عملوا خلال تأدبتهم للواجب بإخلاص وتفان: وختاماً ومرة أخرى تحية إجلال لقيادة مرور عدن ولكل شرطي مخلص لوطنه مع أنهم لا يريدون منا جزاء ولا شكوراً تجاه واجبهم الا أنه وجب علينا إجلالهم وندعوهم إلى الاستمرار بذلك العطاء والابتعاد عن ما يقلل من شأنهم، وكل عام والجميع بخير ورجال المرور في الف خير .

الديمقراطية ... واعتمادها على صندوق الاقتراع

سعيد محمد سالمين

من المعروف أن الديمقراطية نشاط إنساني ، ترتكز على أسس ثقافية وثيقة الصلة بالإنسان الذي يمارسها. ومع رياح الديمقراطية الغربية التي هبّت علينا في الوطن العربي في مطلع الألفية الثالثة للقرن الميلادي الحادي والعشرين،كان لابد من مواكبة العصر وتلبية متطلبات التغيير للحياة العصرية ،والأخذ بالنهج الديمقراطي ألتعددي وممارسته في التداول السلمي للسلطة ،وتجنيب أنفسنا دورات العنف والاقتتال فيما بيننا وما يعقبها من نتائج وآثار نفسية غير محمودة.

*وبالرغم من أن المظهر الوحيد من مظاهر الديمقراطية الذي نمارسه هو صندوق الاقتراع الذي نحتكم إليهٍ ونسلم نتائجه للفوز بالأكثرية العددية لأصوات المقترعين، وصولاً إلى كرسي السلطة مهما كانت هذه الأكثرية التي تحصل على مواقعها لأسباب ربما لا تتعلق بالاختيار الجيد،لكن ،مع ذلك،لا تزال الديمقراطية هي الخيار الأفضل لصون حقوق الناس في المجتمعات المعاصرة ،بحيث لا يتم تفريغها من مضمونها الإنساني والحضاري ،وتجاهل واقع كل قيم الأمة وتراثها الثقافي.

*ختاماً فنقول ،أن الثقافة هي المدخل الحقيقي دائماً لتمكين الديمقراطية من الترسيخ والثبات في المجتمع ،واستعادة جوهرها الحضاري والإنساني الذي يحترم التعددية ويصون كرامة الإنسان وحقوق الناس ،ويرفع شأن القانون والنظام ،ويقيم العدالة الاجتماعية كل هذه التحصينات الحضارية لا يمكن الارتقاء إليها الا برفع أداء الناس الحضاري لتكون اختياراتهم للمرشحين للانتخابات النيابية – مثلا- أكثر رشداً ،وأحكامهم أصلح .وهذا طموح لا سبيل إليه إلا بالتأني واحترام واقع الشعب وثقافته وتراثه.

هل تنجح حلول نظرية لتعزيز ثقة المستهلك بالمنتج المحلي ؟!

المكلا / رضوان الهمداني :

في ظل العولمة الاقتصادية والتجارية الآخذة في التوسع على وقع سياسة الباب المفتوح لتدفق السلع والمنتجات دون قيود، ما يزال المستهلك اليمني في غربة عن المنتجات المحلية.

فإقبال الكثير من المستهلكين على المنتج الأجنبي في ظل توفر سلع محلية بديلة، تعكس حجم المشكلة القائمة في وقت ما يزال البحث عن حلول مجرد توجهات نظرية تحتاج إلى وقت أكبر لترجمتها عملياً.. فيما يتزايد اتساع الفجوة يوماً بعد يوم.

يعتقد عبدالله با بحيرة 42 عام من سكان مدينة المكلا أن المنتجات الخارجية (المستوردة) أكثر جودة فهو يفضلها على نظيراتها المحلية وقال:» لست وحدي الذي يثق بالمنتج الخارجي أكثر من المحلي التي تنقصها الجودة».

يزداد وضع المنتجات المحلية سوء يوماً بعد يوم أمام حالة من الإغراق التي تشهدها السوق المحلية، خاصة مع مطلع الألفية الجديدة والتي ارتفعت وتيرة الاستيراد لمختلف المنتجات بشكل كبير.

ومن الصعب بمكان على الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة وضع قيود على عملية الاستيراد الكبيرة ..في ظل انتهاج سياسة السوق المفتوح والمساعي الحثيثة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتي ستضع المنتج المحلي أمام مواجهة صعبة للغاية يفترض أن يكون المنتج المحلي قد استعد للمنافسة منذ وقت مبكر لتقديم منتجات على قدر كافي من الجودة وبأسعار تنافسية.

لكن تزايد الاقبال على المنتج الأجنبي يتطلب البحث عن حلول ناجعة قبل ان تجد الكثير من المصانع نفسها مضطرة إلى الإغلاق.

يرى مدير الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس المهندس احمد البشة أن عزوف المستهلك عن المنتجات المحلية ناتج عن تدني الوعي الاستهلاكي في اليمن نتيجة ضعف الوعي والثقافة المعرفية.

وقال:» النمط الاستهلاكي الحالي يدفع المستهلك إلى تلبية رغباته من السلع الاستهلاكية من عدة مصادر منها المستورد دون معرفة ما إذا كانت هذه السلع ذات جودة مناسبة».

وأضاف:» ليست كل سلعة مستوردة ذات جودة عالية ومطابقة للمواصفات والمقاييس ..كما أنه ليس كل منتج وطني رديء وذو جودة منخفضة ..فهناك الكثير من المنتجات الوطنية ذات جودة جيده مقارنة بمثيلاتها من السلع المستوردة «.

تتباين الأسباب المؤدية إلى تفضيل الكثير للمنتج الأجنبي لكنها في الأخير تصب في بوتقة واحدة، خلاصتها أن المشكلة آخذة بالتوسع ما سيحتم على بعض المصانع تخفيض طاقتها الإنتاجية تدريجياً وصولا إلى الإغلاق كما حدث لبعض المصانع، ومنها: مصنع بطاريات السيارات بمحافظة تعز الذي تم اغلاقة منذ ما يقارب الـ 15 عاماً.

وفي حين يرى البعض أن هناك سلع محلية ذات جودة عالية لكن ذلك لم يكن مقنع لهم بشرائها، والسبب كما يقول عبدالله دهشور:» إن أسعارها ليست أقل من المستوردة.. وإن وجد ففارق السعر بسيط رغم أن ما ينتج محليا يفترض أن تكون أسعاره أرخص».

يرجع أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور علي قائد سبب ارتفاع اسعار بعض المنتجات المحلية ، إلى أن المكون الأجنبي في السلع المحلية تشكل نسبة كبيرة، وهو ما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع تكلفتها.

وأضاف :» الغريب أنه رغم ارتفاع أسعار بعض السلع المحلية ، إلا أن بعضها ذات جودة متدنية مثل بعض المشروبات والعصائر ..ولذا لا غريب أن لا يقبل الناس عليها لانها لا تحقق لهم المنفعة».

ويشير إلى أن تفضيل السلع الأجنبية ناجم أيضا عن يقين المستهلك بأن تلك السلع تتمتع بمواصفات وجودة عالية كونه مطمئن أن هناك رقابة في بلد المنشأ.

في تصريح صحفي لرجل الأعمال الراحل محفوظ شماخ يرى أن الناس عندهم عقدة عجيبة من المنتج المحلي ، حيث قال :» لو جئنا بمنتج ايطالي او ماليزي ويمني فإن المستهلك سيفضل الايطالي بدرجة أولى يليه الماليزي».

يعتقد شماخ أن هذا وضع طبيعي بسبب أن تلك الدول تطبق معايير عالية في مستوى الجودة والناس واثقون من جودة تلك السلع لذلك يقبلون عليها.. مشيراً إلى أن مزاحمة المنتج الأجنبي للمحلي من حيث السعر والجودة أدى إلى زيادة هذا الضغط كون الاستيراد يحظى بتسهيلات جمركية وغيرها بينما لا تحظى المنتجات المحلية باي دعم او حماية كافية.

عكس معرض الصناعة اليمنية الذي عقد على تم افتتاحه على هامش مؤتمر الصناعة مستقبل اليمن الذي عقد بمدينة المكلا مؤخرا أن ، محدودية القاعدة الصناعية في اليمن والتي تنحصر في صناعة المياه المعدنية وزيوت الطباخة والمنظفات والبسكويت والعصائر والبلاستيك والأسماك.

والسبب في رأي الدكتور قائد؛ أن القطاع الخاص المحلي ما يزال تقليدي الثقافة الاستثمارية والصناعية وغير مؤهل التأهيل الكامل لدخول ميدان الصناعات الرفيعة لأنه يبحث عن الربح السريع.

وأضاف:» القطاع الخاص في اليمن ينظر إلى تحت قدميه ولا يمتلك رؤية مستقبلية وخطط وتصاميم للمنتجات او مسايرة ما ينتج عالميا والإلتزام بالحد الأدنى من مواصفات السلع.. وهو ما جعل أيضا تواجد السلع الغذائية المحلية في السوق محدود لأنها مقتصرة على سلع تقليدية جدا «.

ولأن كسب ثقة المستهلك يتطلب الكثير من الجهد حتى وإن كانت تمتاز بمواصفات جيدة كون ذلك يحتاج إلى خطط تسويقية وترويجية كبيرة كونها تلعب في الوقت الراهن حجر الزاوية لتحقيق أعلى نسب النجاح في المبيعات، وهو ما أكده مهندس معجزة الاقتصاد الماليزي ورئيس وزراءها السابق الدكتور مهاتير محمد في المحاضرة التي ألقاها على هامش انعقاد مؤتمر « الصناعة مستقبل اليمن « بالمكلا.

حيث أكد الدكتور مهاتير على أهمية التسويق لكن تنفيذه يتطلب كفاءات عالية المهارة والتأهيل ، وأضاف قائلا «: لا بد من عمليات تسويق شامله، وبصورة منضمة للسلعة وهذا لن يتحقق إلا بوجود كفاءات عالية المهارة والتمرس».

وأضاف :» هناك الكثير من السلع يتطلب التسويق لها تكاليف تزيد عن تكاليف الإنتاج».

يقول سامي عبدالله، والذي يعمل في مجال التسويق:» إن منتجات أي مصنع تحتاج إلى عمليات تسويق مستمرة وبحرفية كبيرة إذا ما رغب المنتج في حجز حصته من السوق الذي يكتظ بالعشرات من المنتجات المشابهة في الغالب».

وأضاف :» بعض منتجات المصانع في اليمن لم تخضع لعمليات تطوير وتحسين منذ عدة سنوات كما هو الحاصل في البلدان الأخرى التي يتنافس فيها المصنعون على تقديم الأفضل الامر الذي يجعل من المستهلك محافظا على ثقته بتك المنتجات».

كما يرى المهندس البشة أن الكثير من المنتجين لا يقوم بدوره في الترويج لمنتجاته والتوعية بمواصفاتها الجيدة لأن كسب ثقة المستهلك يتطلب من المنتج القيام بعملية التوعية للمستهلك والترويج لمواصفاتها وطرق تغليفها وتخزينها انتهاء باستخدام المنتج.

وأضاف :» تقاعس المنتجين عن تلك الأمور ينعكس سلبا على إقبال الناس عليها ..فكلما تأخر المنتج عن الترويج لمنتجاته الموجودة في السوق كلما كانت عملية الاقناع صعبة وتحتاج لوقت أطول ، لان المستهلك يتشكك من جودة هذه السلعة».

وإداركاً لحجم المشكلة وإن بطريقة غير مباشرة فقد شددت إحدى توصيات مؤتمر» الصناعة مستقبل اليمن « على وضع سياسة لحماية الإنتاج الصناعي المحلي من الممارسات الضارة في التجارة والعمل على زيادة القدرة التنافسية للصناعة اليمنية وفتح الأسواق أمام السلع والمنتجات اليمنية والاهتمام بالاستثمار الصناعي الموجه للتصدير واعطاءه مزيدا من الدعم والرعاية وتسهيل عملية إعادة التصدير للمنتجات المستوردة بعد إعادة تعبئتها وتغليفها وذلك بهدف التنمية الاقتصادية.

فيما يرى بعض المختصين أن الدولة إذا ما أرادت حماية المنتج المحلي فلا بد من اتخاذ خطوات حماية كما عملت كثير من الدول العربية، ومنها سوريا التي وصل فيها نسبة الحماية إلى 100 %.

لكنهم يؤكدون أن الحماية يجب أن تكون صحيحة وليس حماية غبية كالتي طبقت في فترة الثمانينيات والتي لم تحمي المنتج بل حمت المصنع حتى لا يعمل احد مصنع آخر منافس وهو ما كان له تأثير سلبي كبير وجعل ارباب المصانع تتضخم.

إلا أن البعض يعتقد أن هذا الحل لم يجدي نفعا عندما طبقت في أوقات سابقة كونه جعل الكثير من المنتجين مطمئنين من عدم وجود المنافس الأجنبي ولذا لم يعملوا على تطوير وتحسين منتجاتهم ما اكسبها سمعة سيئة كون السوق اليمنية عندما فتحت أمام المستورد دخلت السلع الأجنبية باسعار منافسة وجودة أفضل.

وفي ظل الصعوبة التي تواجهها الحكومة في حماية الحدود اليمنية الطويلة فإن عملية التهريب ستظل هاجس يؤرق الجميع فالكثير من السلع المهربة ذات جودة متدنية لكن تدني الثقافة الاستهلاكية لدى الكثير من الناس وضعف قدرتهم الشرائية تجعلهم يقبلون عليها.

يقول مدير الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس أن المواصفة القياسية تحدد الحد الأدنى من الجودة ..لكن الشروط المطلوبة تعتمد في الأساس على الصحة والسلامة والحد الأدنى من الجودة.

وأضاف:» هناك الكثير من السلع التي تدخل إلى البلاد البعض منها لا يخضع للفحص ويتم تهريبه ..ناهيك عن السلع التي يتم احتكارها وتخزينها بطريقة سيئة يؤدي إلى تلف هذه المنتجات ونظرا لانخفاض التكلفة الشرائية للمستهلك يشتريها البعض لأنه لا يستطيع أن يشتري السلع الجيدة لأن أسعارها فلي الغالب مرتفعة.

والغريب أنه مع تفاقم المشكلة فثمة أمور تؤكد حالة التوهان سواء لدى القطاع الخاص او الحكومة حيث لم يتطرق لهذه المشكلة في مؤتمر الصناعة مستقبل اليمن الذي عقد مؤخرا بمدينة المكلا، سوى بإشارات سطحية بعيدة عن جوهر المشكلة مكتفيين في جلسات عمل المؤتمر بمناقشة الصعوبات التي تعيق قيام صناعة في اليمن أما الحفاظ على الصناعة الحالية فكان الغائب الأبرز إستثناء توصية يتيمة في البيان الختامي.

ورغم أن المؤتمر متعلق الصناعة في اليمن إلا ان الملاحظ أن العصائر التي كانت تقدم للمشاركين خلال فترات الاستراحة (صناعة سعودية)، وهو ما يثير التساؤل والتناقض في نفس الوقت ، فإذا كانت ثقة النخبة متدنية بالمنتج المحلي فلماذا يلام العامة من الناس على سلوكهم الاستهلاكي ..ولماذا قدمت العصائر السعودية وخاصة ثاني أيام المؤتمر للمشاركين ..يجيب عنوان هذا التحقيق على هذا التساؤل .